**ملخص دروس: تحقيق المخطوطات**

تعاريف :

المقياس مكوّن من كلمتـــــــــــين هما(**تحقيق**)و (**مخطوطات**)، و تعــــــــــــــرُّف كُنهِهــِما في الزمان و المكان يَفي محتوى البرنامج. إليكم فيما يلي مختصرًا لذلك:

**التحقيق** على وزن (تفعيل) الذي يعني أن العمل يتم بجهد فاعل مُصرّ تجــــــاه مفعول.

و من الناحية المعجمية فقد جاء في مقاييــس اللغة لابن فارس أن مادة « الحـــــــــــــــــــــــــــاء و القاف أصل واحد و هو يدلّ على إحكام الشيء و صحته، فالحقّ نقيض الباطل». و في لسان العرب لابن منظـــــــــــــــــــــــــــــور: « حق يحقّه و أحقّه كلاهما: أثبته و صار عنده حــقّـــًا لا يُشَكّ فيه، و تحقق عنده الخـــــــبر أي صحّ و حقق قوله و ظنه تحقيقا أي كلام محقق أي رصــين» و في أساس البــلاغة للزمخشري«حققت الأمر و أحققـــته: كنت على يقـــين منه. و حققت الخـــــــبر فأنا أحقــه: و قفت على حقيقته،و يقول الرجُل لأصحابه إذا بلغهم الخبر فلم يستقيــــــــــــــــــنوه: أنا أُحِقُّ لكم هذا الخبر، أي أعلم لكم و أعرف حقيقته »، و في المعجم الوسيط: « حقق الأمــر: أثبــــته و صدّقه، يقال: حقق الظـــــــــــــــــــــــنّ و حقق القول و القضية و الشيء و الأمــــــــــــــــــر،أحكمه، و يقال: حقق الثــــوب أحكم نسجَه».

و من كل هذه التعاريف و غيرها يتعــين أن التحقيق يعني: إحكام الشيء وتصحيحه ومعرفة حقيقته على وجه اليقين . و بعبارة أخرى فهو: التَّحرِّي و الاستقصاء من أجل التأكُّد من صحة الخبر  و صِدقِه.

و مُرادفه في الفرنسية” Critique ” أو"recension "و في الإنكلـــيزية”Verification” أو Identification ” ”.

و أما في الاصطلاح فيعني ” إثبات المسائل بدليلها ، والتحقيق بيان الشيئ على وجه الحق" على حد قول الجرجاني

و التحقيق فيالاصطلاح المعاصر يقصد به بذل عناية خاصة بالمخطوطات حتى يمكن التثبت من استيفائها لشرائط معينة.

فالكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه.

وعلى ذلك فإن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية:

1. تحقيق عنوان الكتاب.
2. تحيقق اسم المؤلِّف.
3. تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه.
4. تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارباً لنص مؤلفه.

وبديهي أن وجود نسخة المؤلف – وهو أمر نادر، ولا سيما في كتب القرون الأربعة الأولى – لا يحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر الذي نتمكن به من حسن قراءة النص؛ نظراً إلى ما قد يوجد في الخط القديم من إهمال النقط والإعجام، ومن إشارات كتابية لا يستطاع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف، وهذا الأمر يتطلب عالمِاً في الفن الذي وضع فيه الكتاب، متمرساً بخطوط القدماء.

وبهذه المناسبة أذكر أن إهمال النقط والإعجام قد امتد شيء منه إلى قرون متأخرة، فالناظر في خط ابن حجر – وهو من علماء القرن التاسع – يرى هذا الإهمال بوضوح تام.

**تحقيق العُنوان:**

وليس هذا بالأمر الهين، فبعض المخطوطات يكون خالياً من العنوان:

1. إما لفقد الورقة الأولى منها.
2. أو انطماس العنوان.
3. وأحياناً يُثبَت على النسخة عنوان واضح جلي، ولكنه يخالف الواقع:

* إما بداعٍ من دواعي التزييف.
* وإما لجهل قارئ ما وقعت إليه نسخةٌ مجردة من عنوانها، فأثبت ما خاله عنوانَها.

1. فيحتاج المحقق في الحالة الأولى: إلى إعمال فركه في ذلك بطائفة من المحاولات الحقيقية، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلفٍ من المؤلفين، وأسماء ما ألَّف من الكتب، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.
2. والانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيراً على التحقق من العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضع كل منها متى تيسر لك.
3. وأما التزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب، وإثبات عنوان لكتاب آخر أجل قدراً منه ليلقى بذلك رواجاً، أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب، وقد ينجح المزيف نجاحاً نسبياً، بأن يقارب ما بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده، فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك.

وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتّاب في صدر الكتب الأغفال عنواناً يخيَّل إليه أنه هو العنوان الأصيل!

**تحقيق اسم المؤلف:**

إن كل خطوة يخطوها المحقق لا بد أن تكون مصحوبة بالحذر، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ؛ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت، بل لا بد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه.

وأحياناً تفقد النسخةُ النصَّ على اسم المؤلف، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم، بمراجعة فهارس المكتبات، أو كتب المؤلفين، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجاً حديثاً، وفهرست فيها الكتب؛ كـ(معجم الأدباء) لياقوت، و(إنباه الرواة) للقفطي، أو غير ذلك من الوسائل العلمية.

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقيّة، ومنها: المادة العلمية للنسخة، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية، وعن أسلوبه، وعن عصره.

والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتب منسوبة إلى مؤلف معيّن في نقل من النقول؛ كان ذلك مما يؤيد ما يرجّحه أو يقطع به في ذلك.

وأحياناً تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف، يظهر ذلك لمن قرأ شيئاً من هذه المصطلحات في (صبح الأعشى) للقلقشندي، و(التعريف بالمصطلح الشريف) لابن فضل الله العمري.

وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب، فـ(النصري) قد يصحف بـ(البصري)، و(الحسن) بـ(الحسين)، والخراز) بـ(الخزاز)، وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد؛ فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف، أو تصحيف آخر أقسى منه، فليس هنا بدٌّ من اجتلاب الطمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع.

وما قيل في تزييف العناوين يقال أيضاً في تزييف أسماء المؤلفين؛ لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق.

* **تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:**

وليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الخاملة، التي ليست لها شهرة، فيجب أن تعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية، وكتب التراجم؛ لنستمد منها اليقين بأن هذا الكتاب صحيح الانتساب.

وقديما ًتكلم الناس في (كتاب العين) المنسوب إلى الخليل، وقد ساق السيوطي في (المزهر) نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة هذا الكتاب، ويكادون يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه، وأن العلماء حشوه بعده.

وقد ذكر السيرافي في كتابه (أخبار النحويين البصريين) أن الخليل "عمل أول كتاب العين".

والذي نبه العلماء إلى ذلك: دراستهم للكتاب، وتأدّيهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل الخليل.

**فمعرفة القدر العلمي لمؤلف مما يسعف في التحقق بنسبة الكتاب.**

على أن بعض المؤلفين تتفاوت أقدارهم العلمية وتختلف اختلافاً ظاهراً بتفاوت أعمارهم، وباختلاف ضروب التأليف التي يعالجونها؛ فنجد المؤلف الواحد يكتب في صدر شبابه كتاباً ضعيفاً، فإذا علت به السن وجدْتَ بوناً شاسعاً بين يوميه! وهو كذلك يكتب في فن من الفنون قوياً متقناً، على حين يكتب في غيره وهو من الضعف على حال!

**فلا يصح أن يجعل هذا القياس حاسماً باطراد في تصحيح نسبة الكتاب.**

**وتُعَدّ الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها،** فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف، ومن أمثلة ذلك: كتابٌ نُسب إلى الجاحظ، وعنوانه "كتاب تنبيه الملوك والمكايد"، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم (2345 أدب)، وهذا الكتاب زيف لا ريب في ذلك؛ فإنك تجد من أبوابه باب"نكت مكايد كافور الإخشيدي"، "مكيدة توزون بالمتقي لله"، وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي 292 و 357 والمتقي لله كان يحيا بين سنتي 297 و 357، فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين!

وأعجب من ذلك: مقدمة الكتاب التي لا يصح أن تنتمي إلى قلم الجاحظ، وهذا صدرها: "الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتاباً، وفتح للعبد إذا وافا (وافى) إليه باباً، قسم بين خليقته فطوروا أطواراً، وتحزبوا أحزاباً، وأنفذ فيهم سهمه، وأمضى فيهم حكمه، وجعل لكل شيء أسباباً، فهم دائرون في دائرة إرادته لا يستطيعون عنها انقلاباً، داهشون في بدائع حكمته، ومشيئته وإرادته، يعز من يشاء، ويرزق من يشاء..."!

وليس هذا الأسلوب بحاجة إلى التعليق، كما أن الكتاب ليس بحاجة إلى أن نسهب في نفي نسبته إلى أبي عثمان الجاحظ.

**التعريف بالمخطوطات**

المخطوط – كما يعرّفه المعجم الوسيط -: **"المكتوب بالخط لا بالمطبعة**" (ج) مخطوطات.

وهذا التعريف يشمل كل نص كُتب باليد كتاباً كان أو غيره، والمقصود – هنا – الكتاب.

وفي ضوء التعريف المذكور نستطيع أن نعرّف المخطوط (أو الكتاب المخطوط) بأنه: **المؤلَّف المكتوب بخطّ اليد**، ويقابله (المطبوع): وهو الكتاب المنسوخ بالمِطبعة.

**و المخطوطة:** هي النسخة المكتوبة باليد، وتقابلها **المطبوعة** وهي النسخة المكتوبة بالمطبعة.

و المخطوطات المعنية بالتحقيق هي تلك الكتب التي تحمل القيمة العلمية و التاريخية ، و في الغالب ألِّفت قبل ظهور الطباعة، فهي إذن من التراث .

* **المراد بكلمة (التراث):**

كلمة "التراث" لغوياً تعني: كل ما يرثه الإنسان من أسلافه من ماديات.

وحديثاً عادت كلمة "تراث" تعني: كل ما يرثه الإنسان من سلفه من ماديات ومعنويات، جاء في (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب): "التراث= patrimoine": **ما خلفه السَّلف من آثار علمية وفنية وأدبية**، مما يعتبر نفيساً بالنسبة لتقاليد التراث المتصل بدورالكتب، وكذلك ما تحتويه المتاحف والمكتبات من آثار تعتبر جزءاً من حضارة الإنسان".

و حينما يقال(تحقيق التراث) يراد من كلمة (التراث) في هذه العبارة: **الكتب المخطوطة التي ورّثها السلف للخلف،** ومن هنا عرّف أ.عبدالسلام هارون الكتاب المحقق بأنه:

**"الذي صح عنوانه واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه".**

**تحقيق المخطوطات تاريخيا:**

ارتبط نشاط التحقيق هذا بالطباعة، و الطباعة في الوطن العربي لم تظهر إلاَّ في مطلع القرن التاسع عشر، و بالضبط بالقاهرة إبان الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م . إذ جلب نابوليون بونابارت إلى مصر مطبعة للغة العربية من إيطاليا. و ربما كان هدفه من ذلك نشر البيانات و الإعلانات باللغة العربية لتهدئة الأهالي و طمأنتهم على تواجد الجيش الفرنسي ببلدهم، و إقناعهم بأن مهمتهم بمصر إنسانية حضارية.

وتُعدُّ المطبعة التي جلبها نابليـــــــــــــــــــــــــــــــون معه إلى مصر في حملته عام **1798** أول مطبعة دخلت البلاد العربية. أنشأ بعدها **محمد علي باشا** مطبعة بولاق عام 1821، بعد أن أوفد بعثة إلى إيطاليا لدراسة الطباعة ، وكان أول كتاب طُبِع بها معجم عربي إيطــــــــــــــــــــالي عام 1822، ومن ثَمَّ انتشرت المطـــــــــــــــابع بمصر وفي الشرق العربي.

**صفات محقق التراث**

**الشروط العامة:**

لا بد لمن يريد ممارسة عمل التحقيق، أو تحقيق مخطوط عربي ما، أن يتحلى بالأوصاف التالية، التي هي في واقعها الشروط العامة للمحققين، وهي:

1. أن يكون عارفاً باللغة العربية – ألفاظها وأساليبها – معرفة وافية.
2. أن يكون ذا ثقافة عامة.
3. أن يكون على علم بأنواع الخطوط العربية، وأطوارها التاريخية.
4. أن يكون على دراية كافية بالببليوجرافيا العربية، وفهارس وقوائم الكتب العربية.
5. أن يكون عارفاً بقواعد تحقيق المخطوطات وأصول نشر الكتب.

**الشروط الخاصة:**

على المحقق - مضافاً إلى ما تقدم من شروط وصفات -: أن يكون عالماً متخصصاً بموضوع المخطوط أو النص الذي يريد تحقيقه.

فمن يريد - مثلاً - تحقيق ونشر مخطوط في علم النحو العربي عليه:

1. أن يكون من المتخصصين بعلم النحو العربي.
2. أن يكون ذا ثقافة واسعة باللغة العربية – علومها وآدابها وتاريخها-.
3. أن يكون ذا دراية بتاريخ النحو والنحاة.
4. أن يكون ذا معرفة مجزية بالعلوم الأخرى التي دخلت الدراسات النحوية وتفاعلت مع لم النحو؛ أخذاً وعطاء - كالمنطق والفلسفة والفقه وأصوله وعلم الكلام وما إليها -.
5. أن يكون ذا إلمام كاف بالمكتبة النحوية المطبوعة والمخطوطة.
6. أن يكون ذا خبرة بلغة النحاة، وأساليبهم في مؤلفاتهم والمنقول عنهم.

* **صفات مكروهة في المحقق:** الجرأة = لا إشفاق ولا حذر.
* **صفات المحقق الإيجابية:** الأمانة والصبر.

**تحقيق متن الكتاب**

ومعناه أن يؤدى الكتاب أداءً صافياً كما وضعه مؤلفه - كماً وكيفاً- بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوباً هو أعلى منه، أو نُحِل كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل – وهو مخطئ في هذه النسبة – فيبدل المحقق ذلك الخطأ، ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحوياً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مخلاً فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علَم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوبه.

وقد وجدت الأزهري – صاحب التهذيب – يذكر في مقدمة معجمه أبا عمرو الشيباني أنه إسحاق بن مراد، فحدثتني نفسي أن أصححه بـ(مرار) كما هو معروف متيقَّن من كتب التراجم، ولكني وجدت أن القدماء قد سجلوا عليه هذا الخطأ قديماً، وأنهم وجدوا ذلك بخط الأزهري، وبذلك لم تكن لي مندوحة من أن أبقي الاسم على خطئه كما هو.

و وجدت ابن إسحاق في (السيرة) يلقب أسماء بنت أبي بكر بـ(ذات النطاق)، وعهدي وعهد الناس بها أنها (ذات النطاقين)! فهممت – ولم أفعل – أن أجعلها: (ذات النطاقين)، ولكني لم ألبث أن وجدت ابن هشام يعقِّب على ذلك بقوله: "وسمعت غير واحد من أهل العلم يقول: ذات النطاقين، وتفسيره: أنها لما أرادت أن تعلق السفرة شقت نطاقها باثنين، فعلّقت السفرة بواحد وانتطقت بالأخر"، فلم يبدل ابن هشام (ذات النطاق)؛ أمانة منه، وحفاظاً على النص، مع شهرة اللقب الثاني، وورود حديث: «أذدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة».

لي ستحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحّى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر.

إن التحقيق نتاج خُلُقي، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين: الأمانة، والصبر، وهما ما هما!

وقد يقال: كيف نترك ذلك الخطأ يشيع؟! وكيف نعالجه؟

فالجواب: أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية، أو في آخر الكتاب، وبيّن وجه الصواب فيه، وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي واجب العلم.

ومع ذلك قد أجاز بعض المؤلفين أن يتصرف قراؤهم العلماء في كتبهم بالإصلاح والتصحيح، جاء في نهاية (عيون الأثر) لابن سيد الناس ما نصه: "قد انتهى بنا الغرض فيما أوردناه إلى ما أردناه، ولم نسلك - بعون الله - فيه غير الاقتصاد الذي قصدناه، فمن عثر فيه على وهم أو تحريف أو خطأ أو تصحيف؛ فليصلح ما عثر عليه من ذلك، وليسلك سبيل العلماء في قبول العذر هنالك، ومن مر بخبر لم أذكره أو ذكرت بعضه فلعله بحسب موضعه من التبويب أو نسقه في الترتيب".

وهذا منهج نادر في إجازة التصحيح، ولا أظن أن عالماً قائاً لهذا الكتاب قد فعل ما أجازه مؤلفه.

أما الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني؛ لا بد من أن توضع في نصابها، وقد كشفت في أثناء تحقيقي لـ(كتاب الحيوان) عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردها إلى أصلها، ومن أمثلة ذلك:

في الجزء الرابع ص7: "فلما أتوا على وادي"وهي: ﴿حتى إذا أتوا﴾، وفي ص159: "على أن لا أقول على الله إلا الحق فأرسل معي بني إسرائيل"، وهي ﴿إلا الحق قد جئتكم ببينة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل﴾.

وفي الجزء الخامس ص32: "إني مبتليكم بنهر"، وهي: ﴿إن الله مبتليكم بنهر﴾، وفي ص137: "وأنهار من ماء غير آسن"، والوجه إسقاط الواو، وفي ص547 في بعض النسخ: "فلما جاء أمرنا وفار التنور"، وفي بعضها: "ولما جاء"، وكلاهما تحريف، وإنما هي: ﴿فإذا جاء أمرنا﴾...إلى غيرها كثير.

ومن عجب أن يشيع هذا التحريف القرآني في كتاب معروف مثل (الحيوان)، ولا يتصدى له يصلحه في خلال هذه القرون المتطاولة، وفي ذلك يصدق المثل القائل: (يؤتى الحذر من مأمنه).

ثم ذكر أمثلة أخرى، ثم قال :: **وإنما أسهبت في تلك الأمثلة لأنبه على أمرين:**

**أما أحدهما:** فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل في تحقيق الآيات القرآنية، وألا يركن إلى أمانة غيره في ذلك مهما بلغ قدره.

**وأما الآخر:** فإن التزمّت في إبقاء النص القرآني المحرف في الصلب كما هو فيه مزلة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يجل عن أن نجامل فيه مخطئاً، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر.

ومع ذلك فإننا نرى بعض المتزمتين الغالين يذهب إلى التزام الأمانة الصارمة في أداء النص القرآني الخاطئ، يؤديه كما وقع من مؤلفه، والمسألة خلافية قديمة، بسطها ابن كثير في كتابه (اختصار علوم الحديث).

**واختبار النصوص القرآنية لا يكفي في أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لا بد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات، وكتب التفسير.**

**ففي كتب القراءات** يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع، ثم العشر، ثم الأربع عشر، ثم كتب القراءات الشاذة.

**وفي كتب التفسير:** يلجأ إلى تلك التي تعنى عناية خاصة بالقراءات؛ كتفسير القرطبي، وأبي حيان، ولذلك يجدر أن ينسب المحقق كل قراءة تكون مخالفة لقراءة الجمهور.

ومما يجدر ذكره في نطاق تحقيق النص القرآني: أن بعض المؤلفين قد يستشهد بالنص، تاركاً للواو، أو الفاء، أو (إنّ)، أو (قل)، أو ما أشبه ذلك من الحروف والكلم، نحو: "وقل جاء الحق"، فيقتصر على: "قل جاء الحق"، أو على: "جاء الحق"، **فليس من منهج التحقيق أن يكمل المحقق الآية بذكر الحرف أو الكلمة التي تركها المؤلف**؛ فقد جرى الشافعي – وهو من هو – في "الرسالة" على استعمال ذلك الحذف، وكذلك فعل الجاحظ في "الحيوان"، ومقاتل في "الأشباه والنظائر" في أكثر من اثني عشر موضعاً، بل وقع ذلك أيضاً في "صحيح البخاري" من حديث أبي هريرة س: "لا يحسبن الذي يبخلون"، بترك الواو.

**وأما نصوص الحديث:** فإنها يجب أن تختبربعرضها علىمراجع الحديث؛ لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج، وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمِّل المؤلف أمانة روايته، فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو قوتها.

**وهذا أيضاً هو واجب المحقق** إزاء كل نص من النصوص المضمنة، من الأمثال والأشعار ونحوها، يجب أن يتجه إلى مراجعها ليستعين بها في قراءة النص وتخريجه إن أمكن التخريج، **ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا** أن ما في النسخة هو ما قصده المؤلف وأراده، ولا سيما إذا كان ينبني على تلك الرواية حكماً خاصاً، فهذا قيد شديد يحرِّم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل.

**وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هي أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث**، وليس معنى ذلك أن نستهين بغيرها، ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة، ونستشعر لها من الحرص، ما يعادل خطر البالغ.

**تقويم النص**

يراد بالتقويم - هنا - معناه اللغوي الدال على تعديل الدرء، وإزالة العوج.

يقال: قوّم الشيء تقويماً.. أي عدّله تعديلاً. ويقال: قوّمته فهو قويم ومستقيم..أي عدّلته فهو معتدل. ويقال: أقامه إقامة فهو مستقيم.

أما النص فيراد به**: متن الكتاب.**

وفي ضوئه: فتقويم النص يعني: **إبراز الكتاب كما وضعه مؤلفه، وذلك بإصلاح ما طرأ عليه من تغيير وتبديل، وتعديل ما لحقه من درء وعوج.**

ويعرّف الأستاذ أبو النور إقامة النص بأنها: **"تحرير النص في شكل يجعله أقرب ما يكون إلى الصورة التي كتبها مؤلف الكتاب".**

والفساد الذي يطرأ على النص حتى يصبح بحاجة إلى الإصلاح ينشأ عادة، إما: من **سهو** المؤلف، أو من **غفلة** الناسخ، أو **جهله**، أو **تعمده** لغاية ما.

**والزيغ الذي يقع في النص هنا يتمثل في الظواهر التالية:**

1. التصحيف.
2. التحريف.
3. الخطأ.

**ومعرفة كل من هذه الظواهر الثلاث ما يلي:**

1. قراءة النص عدة مرات بتأن وانتباه وتركيز.
2. معرفة لغة المؤلف وأسلوبه من خلال النص.
3. مراجعة كتب المؤلف الأخرى، إن وجدت وكانت تشارك النص في مادته كلاً أو بعضاً.
4. مراجعة بعض المؤلفات الأخرى لغير مؤلف المخطوط التي تشارك المخطوط في موضوعه.

وبعد تعيين مواضع التصحيف والتحريف والخطأ، يقوم المحقق بإصلاحها وقف الطريقة التي سنذكرها فيما بعد.

**و مما يضاف لما سبق:**

1. سؤال أهل الخبرة في الفن الذي كتب فيه ذلك المؤلف نفسه.

**مقابلة النسخ**

والخطوة الرابعة من خطوات التحقيق هي: مقابلة النسخ، وتجري المقابلة بين النسخ إذا كانت النسخ التي عثر عليها الباحث متعددة.

والنسخ المتعددة للمخطوط قد تكون متفاوتة في الأهمية والاعتبار، وقد تكون غير متفاوتة.

1. فإذا كانت النسخ متفاوتة في الأهمية والاعتبار، وقد رتبها الباحث وفق أهميتها واعتبارها، واعتمد أهمها وأعلاها قيمة وأصلاً، والبواقي نسخاً ثانوية؛ فإن طريقة المقابلة تأتي على النحو التالي:

**أ-** اعتماد النسخة الأصل هي النص الأساسي للمخطوط.

**ب-** الرمز للنسخة الأصل بـ(آ) أو (صل) أو (أصل)، أو بأي رمز آخر يشير إليها، ويرمز لبقية النسخ بما يشير إليها أيضاً وفق التسمية التي يختارها لها الباحث كنسبة النسخة إلى ناسخها أو إلى المدينة الموجودة فيها، أو إلى المكتبة المحفوظة فيها، وما شاكل هذا.

**ج-** يكتب الباحث الفروق بين النسخة الأصل والنسخ الأخرى في الهامش مسبوقة بالرمز للنسخ.

**فمثلاً عندنا أربع نسخ المخطوط في المكتبات لتالية:**

* الحرم المكي الشريف.
* عارف حكمت.
* الظاهرية.
* برلين.

**واعتمدنا نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف أصلاً، ورمزنا للبواقي كالتالي:**

عارف حكمت = (ع) أو (عا).

الظاهرية = (ظ) أو (ظا).

برلين = (ب) أو (بر).

**نهمّش للفروق الموجودة في النسخ الثانوية كالتالي:**

(رقم التهميش) في (رمز النسخة):...

1. في (ظ):...

(هـ) في (ب):... وهكذا.

والفروق بين النسخ تأتي بالزيادة والنقصان، أو بالخطأ، أو التحريف، أو التصحيف.

1. **الزيادة والنقصان:**

بمعنى وجود كلمة أو عبارة أو سطر أو أسطر أو صفحة أو ما شاكل، في نسخة أو أكثر، وعدم وجودها في أخرى أو أخريات.

* فإن كان الفرق زيادة، وكانت تلك الزيادة في الأصل فقط، أو في الأصل وبعض النسخ يرقم أمام الزيادة من دون أن توضع بين الخطين العموديين، ويهمش أمام الرقم الهامشي بكتابتها بين الخطين العموديين المتوازيين، ويشار إلى عدم وجودها في النسخ الأخرى.
* وإن كانت الزيادة في غير الأصل، بمعنى كانت ناقصة في الأصل، وكان سياق النص يقتضيها؛ فتوضع في الأصل بين الخطين، ويرقم بعدهما، ويهمش بالإشارة إلى النسخة التي فيها هذه الزيادة.
* أما إذا كان سياق النص لا يقتضيها؛ فيرقم في موضعها، ويهمش بذكر الزيادة، والإشارة إلى النسخة أو النسخ الموجودة فيها.

1. و إن كان الفرق في الخطأ أو التحريف أو التصحيف فقد سبق الحديث عنه في فقرة **(تقويم النص)**.
2. وإن كانت النسخ غير متفاوتة فعلى الباحث – هنا – اتباع ما يلي:
3. **في الزيادة والنقصان:**

الزيادة هنا هي وجود الفرق في كلمة أو سطر وما شاكل في بعض النسخ، وعدم وجودها في البعض الآخر.

وفي هذه الحالة ينظر الباحث إن كانت الزيادة مما يقتضيه سياق النص؛ فعليه أن يذكرها في النص محصورة بين خطي الزيادة، ومرقمة برقم التهميش، ثم يهمش لها بالإشارة إلى النسخ التي وجدت فيها.

1. **في الخطأ والتحريف والتصحيف:**

سبق الحديث عنها في فقرة (تقويم النص).

وهذه الخطوات من العمل التحقيقي - التي مر الحديث عنها - والتي تشمل جمع النسخ ومقابلتها وما إلى ذلك، يصطلح عليها بـ(التحقيق الابتدائي Recension) عند بعضهم.

جاء في (معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ص52) ما نصه:

**"التحقيق الابتدائي:** مصطلح يطلق على المرحلة الأولى في تحقيق النصوص القديمة من جمع النسخ المختلفة للمؤلف المخطوط، ومعرفة تاريخها، ومقابلتها بعضها ببعض، وذكر كل الاختلافات بينها، واختيار الأقرب منها للصواب حتى يكون أساساً للتحقيق النهائي، وهو: التصويب والتكملة والتعليق".

**ضبط النصوص وتقييدها**

اختلف الناسُ في ضبط النصوص وتقييدها إلى قسمين:

* فمنهم من ذهب إلى وجوب تقييد كافة النصوص مطلقاً.
* ومنهم من ذهب إلى أنه يَشكُل ما يُشكِل.

قال ابن دقيق العيد: **ينبغي الإتقان والضبط فيما يُكتَب مطلقاً.**

ولا شك أن القرآن الكريم وعلومه - لا سيما فيما يتعلق بالقراءات - هي أولى الكتب بالضبط والإتقان.

وكتب القراءات لا يُكتفى بضبطها بالشكل فقط؛ بل لابد من تقييد تلك القراءات كتابة في حاشية الكتاب إذا لم يكتبها المصنف، كما يجب الإشارة إلى مصدر ذلك الضبط؛ إذ إن كل حركة توضع الى الحرف تعطيه قراءة جديدة، وربما حكماً جديداً، سواء كان من جهة المعنى أو الإعراب، أو الحكم الشرعي وما يترتب عليه من اختلافات فقهية.

ولا يَقِل الأمرُ خطورة بالنسبة لكتب الحديث، لا سيما هذا الفن؛ لأنه بين إسناد و متن، لذا وجب تقييد الأسماء بالشكل والإعجام؛ حذراً من بوادر التصحيف والإيهام.

ولقد نُقل عن أبي إسحاق إبراهيم بن عبدالله قوله: **"أولى الأشياء بالضبط: أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قَبْله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه"**.

وأما المتن فهو: لفظ رسول الله ، وتغييره يؤدي إلى أن يقال ما لم يَقُل، أو يِثبُت حكم من الأحكام الشرعية بغير طريقه.

**ولقد اهتم المحدِّثون في ضبط وإعجام حديث رسول الله اهتماماً كبيراً فاق كل تصور.**

ونظرةٌ سريعة إلى كتب السنة - مخطوطة كانت أو مطبوعة – ترينا مدى الجهد العظيم الذي بذلوه في الضبط والإتقان، فقد ضبطوا الروايات سنداً ومتناً، وشكَّلوها حرفا حرفاً، ولقد اختلف الناس: هل الأولى ضبط كل ما يُكتَب، أم يخص الضبط بما يُشكِل؟.

فقيل: **إنما يَشْكُل ما يُشْكِل**، **فإنّ في ضبط الكل عناء**، وقد يكون بعضه لا فائدة فيه.

ونقل ابن الصلاح عن قوم: أنه ينبغي أن يَشكُل ما يُشكِل وما لا يُشكِل؛ وذلك لأن المبتدئ وغير المتبحر في العلم لا يميز ما يُشكِل مما لا يُشكِل، ولا صوابَ الإعراب من خطَئِه، وهذا هو السائد في عصرنا والغالب عليه.

**ويُنبَّه هنا: أ**ن ضبط الأسماء أو الكلمات يجب أن يشمل الضبط بالقلم في متن الكتاب، ثم بتقييدها كتابة في الحاشية، مع الإشارة إلى مصدر هذا التقييد؛ فإن ذلك أبلغ في إبانتها وأبعد من التباسها، كما قال ابن الصلاح :

**مكملات التحقيق**

1. التخريج.
2. التعليق.
3. التشكيل. سبق قبل قليل.
4. الترقيم.
5. التهميش.
6. التكشيف. سيأتي قريباً، وبيان ذلك مفصلاً كما يلي:

1 ـ التخريج:

التخريج: **هو إرجاع النصوص المنقولة إلى مصادرها التي استقاها المؤلف منها.**

ويعرّفه الدكتور حسين محفوظ بقوله: **"التخريج: هو تحديد مواطن النقول في النص، وتصحيحا وضبها وإكمالها، ونسبة ما لم ينسب منها إلى مصادره وأصحابه".**

وهو مأخوذ من تخريج الحديث الذي يعني ذكر إسناده إلى مصدره..على سبيل التوسع في الاستعمال الاصطلاحي، وبخاصة في مجال تحقيق التراث، حتى أصبح يشمل إرجاع كل نص - حديثاً كان أو غير حديث – إلى مصدره الذي نقل عنه وأُخذ منه.

"وذلك إن من العلماء من لا يذكرون في تدوين مؤلفاتهم وكتابة أبحاثهم المصادرَ التي ينقلون عنها النصوص التي يستشهدون بها، أو يستخدمونها بشكل في مادة كتبهم".

ومن هنا يأتي التخريج للنصوص المنقولة ضرورة منهجية يفرضها واجب استكمال البحث أو مادة الكتاب.

والنصوص التي تتطلب التخريج هي أمثال:

1. الآيات القرآنية.
2. القراءات القرآنية.
3. الأحاديث النبوية.
4. الأقوال المأثورة.
5. الخطب والوصايا.
6. الأمثال.
7. الأشعار والأرجاز.
8. الآراء والأقوال.
9. العبائر والجمل.. وما إليها.

وسيأتي بيان طريقة التهميش والتحشية للتخريج في موضوع(التهميش).

ولعل من المفيد – هنا – أن أذكر أسماء بعض المصادر التي تساعد على الارجاع والتخريج.

**\* فلمعرفة مواطن الآيات القرآنية وضبطها يرجع إلى:**

**ـ** كتاب (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن والكريم) للأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي.

**\* وفي تحديد نصوص القراءات، ومعرفة رواتها وأصحابها يرجع إلى:**

**ـ** كتاب التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني.

**ـ** كتاب السبعة، لابن مجاهد.

**ـ** كتاب النشر في القراءات العشر، لابن الجوزي.

**ـ** كتاب اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي.

**ـ** كتاب المحتسب. لابن جني!

**ـ** تفسير ابن عطية.

**ـ** تفسير البحر المحيط، لابن حيان الأندلسي.

**ـ** مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه.

**وفي الحديث يرجع إلى:**

**ـ** المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، عن الكتب الستة، وعن مسند الدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد بن حنبل، عمل فنسنك ومنسنيج.

**ـ** مفتاح كنوز السنة، عمل فنسنك، وترجمة محمد فؤاد عبد الباقي.

**ـ** تيسير المنفعة بكتابي (مفتاح السنة) و(المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) محمد فؤاد عبد الباقي.

**ـ** مفتاح الكتب الأربعة - المعتمدة عند الشيعة الإمامية – وهي: (الكافي) للكليني، و(من لا يحضره الفقيه) للصدوق، و(التهذيب)، و(الاستبصار) للطوسي، محمود بن مهدي الموسوي.

**وفي المأثورات من أقوال وخطب ورسائل ووصايا وحكم يرجع إلى أمثال الكتب التالية:**

- البيان والتبيين. للجاحظ. - الحيوان. للجاحظ.

- الكامل. للمبرد. - الأمالي. لأبي علي القالي.

- ذيل الأمالي. للقالي. - سمط اللآلي. للبكري.

- الأغاني. لأبي الفرج الأصفهاني. - العقد الفريد. لابن عبد ربه.

- عيون الأخبار. لابن قتيبة. - المعارف. لابن قتيبة.

- لطائف المعارف. الثعالبي. - نهاية الأرب. النويري.

- صبح الأعشى. القلقشندي. - المستطرف. الأبشيهي.

- زهرة الآداب. الحصري. - بلاغات النساء. ابن طيفور.

- رسائل البلغاء. محمد كرد علي. - مجاني الأدب. لويس شيحو.

- بلوغ الأرب. الآلوسي. - النبوغ المغربي. عبدالله كنون.

- المجتنى. ابن دريد. - جمهرة خطب العرب. أحمد صفوت.

- جمهرة رسائل العرب. أحمد صفوت.

**وفي الأمثال يرجع إلى أمثال:**

- مجمع الأمثال. الميداني. - المستقصى. الزمخشري.

- جمهرة الأمثال. العسكري. - الأمثال. القاسم بن سلام.

- الأمثال. زيد بن رفاعة. - أمثال العرب. الضبي.

- الأمثال. السدوسي.

**أما الأشعار والأرجاز** فيرجع فيها إلى ديوان الشاعر إن وجد الديوان، وكان اسم الشاعر مذكورا ًفي النص، وإلا فيرجع إلى كتب الأدب الكبرى، والمجموعات الشعرية:

فكتب الأدب مثل:

* الأغاني. أبو الفرج الأصفهاني. - معجم الأدباء. ياقوت الحموي.
* يتيمة الدهر. الثعالبي. - خريدة القصر. الأصفهاني.
* دمية القصر. الباخرزي. - الذخيرة. ابن بسام.
* سلافة العصر. ابن معصوم. - أمالي القالي.
* سمط اللآلي. البكري. –
* **والمجموعات الشعرية مثل:**
* جمهرة أشعار العرب. القرشي. - المفضليات. الضبي.
* الوحشيات(الحماسة الصغرى). أبو تمام. - الحماسة (الحماسة الكبرى). أبو تمام.
* الحماسة. البحتري. - الحماسة البصرية.
* مختارات ابن الشجري. - مختارات البارودي.

وفي غير ما ذكر، فالطريقة هي: أن يرجع إلى جميع المظان من الكتب والأبحاث، وعند عدم عثور الباحث على ضالته يرجع إلى الباحثين المعنيين مسترشداً بتوجيهاتهم، وآخذاً بدلالاتهم.

وعند اليأس من الظفر بالمنشود بعد بذل أقصى الجهد يشير المحقق إلى أنه بذل وسع طاقته فلم يوفق للعثور على المصدر.

2 ـ التعليق:

عرّف (المعجم الوسيط) التعليق بقوله: "علّق على كلام غيره: تعقّبه بنقد أو بيان أو تكميل أو تصحيح أو استنباط(مو = مولد)".

وفي (معجم مصطلحات الأدب واللغة) قابله بـ(Commentary)، ونقل التعريف المتقدم عن (المعجم الوسيط)، ثم عقبه بقوله: "وقد يقصد بالتعليق gloss: التفسير الطويل أو القصير لما ورد في النص منسوباً إلى مؤلف النص أو إلى غيره".

وجاء في (المعجم الأدبي ص73): "تعليقه: ما يدون أو يعلق على حاشية الكتاب من شرح أو إضافة أو استدراك أو فائدة، بمعناها: تهميشة، حاشية".

وفي ضوء ما تقدم؛ **فالتعليق** – كمصطلح من مصطلحات العمل في إحياء التراث الثقافي – **يرادف ما كان يُعرف قديماً بالحاشية.**

**والحاشية** – كما يعرّفها المعجم الوسيط -: **"ما عُلق على الكتاب من زيادات وإيضاح (ج) حواشٍ**".

ومن هنا كان تصريح (المعجم الأدبي) بمردفة التعليقة للتهميشة والحاشية.

والتعليق ـ كمصطلح تراثي ـ كان مستخدماً قديماً، ولكن بمعنى يقارب ما يصطلح عليه الآن، فقد كان من المؤلفين القدامى من يطلق مصطلح (التعليق) على **"ما يكتبه المؤلف من آراء، أو يستفيده من معلومات يسجلها في أوراق خاصة به، أو مسودات عامة يحتفظ بها**"، ففي تتمة اليتيمة نلاحظ النص الآتي في ترجمة الشاعر البهدلي: ووجدت في تعليقاتي بعد فراغي من كتاب اليتيمة للبهدلي، وقد نسيت اسم من أنشدنيه".

والتعليق بمعناه القديم المذكور يعطينا معنى ما كان يعرف لديهم بـ(التذكرة)، وهي **مجموعة المعلومات التي يحتفظ بها للرجوع إليها عند الحاجة،** ثم نقل حديثاً ليدل بمفهومه على ما تدل عليه الحاشية من معنى.

**وأهم ما يعلق عليه هو:**

1. الكلمات اللغوية الغريبة.
2. المصطلحات العلمية غير المشهورة.
3. الأعلام، وخاصة المغمورة أو المشتبهة.
4. المواضع الغامضة أو المشتبهة.
5. إشارات المؤلف التاريخية والأدبية والدينية، وغيرها إذا كانت غير مشهورة.

**ومن التعليق أيضاً:**

* إكمال ما ينبغي من عبائر الكتاب.
* الإشارة إلى المواضع التي يحيل إليها المؤلف في كتابه.

**وينبغي أن لا يطال في التعليق،** وإنما يؤتى به في حدود الضرورة ولافتقار إليه، وذلك لئلا يخرج إلى الشرح.

وسيأتي الحديث عن طريقة تهميش التعليقات في موضوع (التهميش).

**وأهم المعاجم التي يرجع إليها في معرفة الغريب، هي:**

- لسان العرب لابن منظور.

- القاموس المحيط للفيرز آبادي.

- تاج العروس للزبيدي.

- المعجم الكبير. مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

**أما المصطلحات العلمية والفنية فتعرف من مظانها، وهي الكتب العلمية المتخصصة.**

وهناك كتب توفرت على تعريف المصطلحات، وربما كان الرجوع إليها مفيداً، وهي أمثال:

* معجم المصطلحات العلمية لدى المسلمين. لويس شبرنجر، ومحمد العلا.
* معجم المصطلحات العلمية والفنية ليوسف خياط. ـ التعريفات للشريف الجرجاني.
* الكليات لأبي البقاء الكفوي. ـ أبجد العلوم لصديق حسن خان.
* كشاف ومصطلحات الفنون للتهانوي. ـ مفتاح السعادة لطاش كبري زاده.
* إحصاء العلوم للفارابي. ـ الموسوعة العربية الميسرة.
* موسوعة المورد للبعلبكي.
* ـ معجم المصطلحات العربية في اللغة العربية والأدب لوهبة والمهندس.
* دوائر المعارف. باللغة العربية.

**وأما الأعلام** فقد سلف أن أوردت بياناً بأهم الكتب التي تعنى بالتراجم والسير.

**ولمعرفة المواضع من بلدان ومياه وجبال وأمكنة، وما إليها؛ فيرجع إلى أمثال:**

- معجم ما استعجم للبكري.

- معجم البلدان لياقوت الحموي.

- الأمكنة والمياه والجبال والآثار ونحوها للاسكندري.

- الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري.

الموسوعات ودوائر المعارف.

**3 ـ التنقيط والتشكيل**:

* **التنقيط:** هناك من المؤلفين القدامى ومن النساخ من لا يعني العناية الكافية في تنقيط الحروف المعجمة.

**ومن أمثلة ذلك:** نسخة خط المؤلف من نسختي كتاب الناسخ والمنسوخ للعتائقي اللتين اعتمدتهما في تحقيقه ونشره.

فقد كان المؤلف مهملاً للتنقيط إهمالا ًواضحاً وشائعاً من أول الكتاب إلى آخره.

وعلى أساس منه ينبغي للباحث أن يتنبه لذلك، ويراجع عمله مستوعباً الحروف المعجمة بالتنقيط.

* **التشكيل:** أما التشكيل – يعني به: وضع الشكلة (الحركة) في موضعها من الحرف وفق قواعد العربية – فينبغي الاهتمام به، وبخاصة في الآيات القرآنية الكريمة، والكلمات الغريبة، والأعلام المشتبهة من أسماء الأناسي والمواقع الجغرافية.

كما ينبغي الالتزام به في المواضع التي يؤدي تركه فيها إلى إغلاق المعنى أو قلبه إلى معنى آخر.

4 ـ **الترقيم**:

ويعنى بالترقيم ـ هنا ـ استخدام علامات الترقيم، وهي من الأمور المهمة في إخراج المخطوط وإعداده للنشر؛ لذا فعلى المحقق أن يكون ملمّاً بها قبل البدء بعمله، وهي كالتالي:

. - النقطة، تكتب في نهاية الفقرة التي اكتمل بها المعنى.

: - النقطتان المتعامدتان، توضع بعد القول، ونحوه.

، - الفاصلة، توضع بين المفردات، والجمل المتعاطفة.

؛ - الفاصلة المنقوطة توضع حيث يكون ما بعدها علة لما قبلها.

- .... - الشرطتان بينهما فراغ، توضع بينهما الجمل المعترضة.

" " - علامات التنصيص، توضع بينها ما نقل عن الغير، وكذا الأحاديث النبوية.

( ) - القوسان، يوضع بينهما العنوان، أو ما نقل من كتاب الله تعالى.

؟ - علامة الاستفهام، توضع حيث يكون الاستفهام بأي أداة من أدواته.

! - علامة التعجب، توضع بعد كلام يترتب عليه ما يدعو للدهشة والعجب.

ويمكن تكرارها إذا رأى الباحث أن الموقف يثير قدرًا كبيرًا من العجب.

"" – القوسان الصغيران المضاعفان يستخدمان لخصر النصوص المنقولة من الكتب الأخرى.

[ ] – يستعملان لما يضيفه المحقق من عنده تقويماً للنص، حرفاً كان أو كلمة.

(...) - الثلاث نقط تستعمل في محل الفراغ والحذف.

التكذية أي: قول: كذا – تستعمل إشارة إلى ما استبهمت قراءته على المحقق، وأثبته كما أورده في المخطوط.

5 ـ التهميش:

التهميش، مصدر الفعل (همّش) ـ بالتشديد ـ وهمّش الكتاب: علّق عليه على هامشه، والهامش هو حاشية الكتاب.

والمراد به هنا: عمل هوامش للكتاب، بأن يضع المحقق رقماً، أو أي رمز آخر أمام ما يريد تخريجه والتعليق عليه من كلام المؤلف، ويضع مادة التخريج أو التعليق في الهامش.

وللباحثين في موضع الهوامش مذاهب:

* فمنهم من يفضل وضعها في أسفل الصفحة، **وهي الطريقة الأكثر شيوعاً.**
* ومنهم من يؤخرها فيضعها في آخر الكتاب.
* ومنهم من يفصّل، فيضع ما يتعلق بضبط النص في أسفل الصفحة، وما يخص عزو الآيات، وتخريح الأحاديث في آخر الكتاب.

والمختار وهي الأكثر مزايا، هي الطريقة الأولى.

6 ـ التكشيف أو الفهرسة:

والمراد عمل الكشافات والفهارس.

والكشّاف هو: **"قائمة أبجدية تظهر عادة في آخر الكتاب المطبوع، وبها أسماء الأشخاص أو أماكن أو موضوعات أو غير ذلك مما ورد في نصه، وأمام كل رقم الصفحة التي ورد بها".**

والفهرس ـ كما يعرفه القاموس المحيط ـ: **"الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، معرّب (فهرست)".**

قال في المعجم الوسيط: "(فهرس) كِتَابه جعل لَهُ فهرساً. (الفهرس): **الكتاب تجمع فِيهِ أَسمَاء الْكتب مرتبَة بنظام معِين وَلحق يوضع فِي أول الْكتاب أَو فِي آخِره يذكر فِيهِ مَا اشْتَمَل عَلَيْهِ الْكتاب من الموضوعات والأعلام أَو الْفُصُول والأبواب مرتبَة بنظام معِين.**

وكلمة فهرس مُعرب فهرست الفارسية، ويقابلها في العربية الفصيحة، كلمة (ثَبَتْ).

**ويصنّف فهرس الكتاب إلى نوعين:**

* **فهرس خاص:** وهو الذي يتضمن العناوين العامة لموضوعات الكتاب، من أبواب وفصول وأمثالهما.
* **فهرس عام (الفهارس التفصيلية=التحليلية):** وهو الذي يشمل عدة فهارس تفصيلية، كفهرس الأعلام، والأماكن، والأشعار، ... الخ.

ولا يمكن هنا أن يفرض على الباحث نوعية الفهارس التفصيلية، لأن لكل بحثٍ طبيعته، والقاعدة في هذا الفن هي أن: **طبيعة البحث تفرض نوعية فهارسه.**

فالباحث الذي يحقق كتاباً في التفسير، ليس كمن يحقق كتاباً في التاريخ، أو في اللغة أو الحديث.

**والضابط في هذا:** أن المفردات العلمية إذا كثرت في البحث استحقت أن تفرد بفهرس، وإلا فلا.

**لكن ثمة فهارس لا يمكن أن يخلو منها تحقيق، وهي**: الفهرس العام بالموضوعات، وفهرس المراجع.

لذا فإن الفهارس المتقنة عمل ضروري للانتفاع بأي كتاب...

وإليك نماذج من فهارس كتاب "وفيات الأعيان وأنباء الزمان" لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان، طبع بتحقيق الدكتور إحسان عباس:

1. فهرست التراجم.
2. فهرست الأعلام.
3. فهرست الجماعات والقبائل والأمم والطوائف.
4. فهرست الأماكن.
5. فهرست القوافي.
6. فهرست التوقيعات والرسائل والخطب.
7. فهرست مصادر المؤلِّف.
8. فهرست الكتب المذكورة في المتن.
9. فهرست الألفاظ التي ضبطها المؤلف.
10. فهرست الألفاظ التي شرحها المؤلف.
11. مصادر الدراسة والتحقيق.
12. ملحقات وتصويبات.

وبذلك يتمكن القارئ من العثور على مراده من الكتاب بأيسر طريق، وأسرع وقت.

ومن المناسب وأنا أتحدث عن "التخريجات والتعليقات"، و"الفهارس العلمية" أن أذكر أن "التخريجات"، و"مصادر التراجم" إذا أُشير إليها في الإحالات **يستحسن أن يراعى فيها "الترتيب الزمني"** تبعاً لوفيات مؤلفيها...أو التنظيم وفق "المدارس الفقهية" بالنسبة إلى التحقيقات والبحوث الفقهية والأصولية، مع مراعاة الترتيب الزمني لوفيات المصنِّفين أو غير ذلك من الفنون...لأن هذا الأسلوب في الترتيب يفيد المحقِّق والقارئ فائدة علمية كبيرة في معرفة المصادر ومؤلفيها وما يتعلق بنشأة ذلك العلم، وتطور التأليف في هذه الفنون.

**جمع النسخ واعتمادها**

**أولاً: مرحلة الجمع:**

قبل أن نقوم بجمع نسخ المخطوط الذي نريد تحقيقه لا بد لنا من التأكد من أن المخطوط بعدُ لمّا يُنشر.

وعند وقوفنا على أن المخطوط مطبوع منشور لا بد لنا من التأكد من أن تحقيقه كان تحقيقاً غير مستوف لشروط التحقيق.

**وعند إحدى الحالتين:** عدم النشر، أو عدم استيفاء النشر لشروط التحقيق؛ نقوم بجمع نسخ المخطوط.

أما إذا كان المخطوط قد نشر محققاً مستوفياً لشروط التحقيق فينبغي أن يعدل عن تحقيقه ونشره؛ احتفاظاً بصرف الجهود في عمل جديد.

**ولمعرفة أن المخطوط مطبوع أو غير مطبوع:** نرجع إلى مكان الكتب المطبوعة من فهارس ودوريات وسلاسل وما إليها.

**ثانياً: مرحلة اعتماد النسخ:**

بعد الفحص عن نسخ المخطوط ينتهي الباحث إلى إحدى النتائج التالية:

1. العثور على نسخة واحدة فقط؛ لأنها النسخة الفريدة.
2. العثور على مسودة الكتاب فقط؛ لأن الكتاب لم يخرج إلى المبيضة.
3. العثور على نسخ متعددة متفاوتة في الأهمية، ويمكن تصنيفها وترتيبها وفق ما لها من اعتبار.
4. العثور على نسخ متعددة متفاوتة في الأهمية، فلا يمكن ترتيبها.
5. الوقوف على نسخ كثيرة للمخطوط.

* **النسخة الفريدة:**

إذا كان بعد مراجعتنا لمكان وجود نسخ المخطوط الذي نريد تحقيقه لم نعثر له إلا على نسخة واحدة فتعتبر تلك النسخة هي الأصل أو الأم، وتعتمد في التحقيق والنشر.

**ومن الأمثلة لهذا ما يلي:**

1. كتاب (شرح أبيات سيبويه) لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس(- 338هـ) الذي لا توجد له إلا مخطوطة واحدة محفوظة في مكتبة أحمد الثالث بطوب قبو في استانبول تحت رقم(2635).

وقد اعتمدها في تحقيق ونشر الكتاب المذكور كل من:

* الدكتور زهير غازي زاهد. طبع الكتاب في طبعته الأولى سنة 1974 بمطبعة الغري الحديثة في النجف الأشرف.
* الأستاذ أحمد خطاب. وطبع الكتاب في طبعته الأولى سنة 1974 أيضاً بمطابع المكتبة العربية في حلب.

2. كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك (- 672هـ) الذي لا توجد له سوى مخطوطة دار الكتب المصرية المرقمة (10ش نحو)، وقد اعتمدها في تحقيق الكتاب الدكتور عبد الرحمن السيد، ونشر الجزء الأول منه سنة 1974م.

3. كتاب (التوطئة) لأبي علي الشلوبيني (- 645هـ) الذي ليس له إلا نسخة وحيدة محفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم(668 نحو تيمور)، وقد اعتمدها في تحقيق الكتاب ونشره الدكتور يوسف أحمد المطوع، وصدر الكتاب في طبعته الأولى سنة 1973م.

**مصطلحات ورموز المحدِّثين والنُّسَّاخ**

لقد اصطلح المحدّثون والنُّساخ على مصطلحات ورموز معينة، وذهه المصطلحات تدل على معنىً معين، لذا فإن معرفتها تُعين المحقق على ضبط نسخته، ومعرفة مدلول هذه الألفاظ والمصطلحات محتمة على المشتغل بفن التحقيق فهي علم لا يتم التحقيق دون معرفته، ومن هذه المصطلحات:

**1- الدَّراةُ في آخر كل حَديث أو عَلم:** كان من عادة المحدثين أن يضعوا دارة بين كل حديثين.

نقل الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي بسنده عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج قوله: "فكلما انقضى حديثٌ أدار دارة، ثم قال: هكذا كل الكِتاب"، فالدَّارةُ المجوَّفة هي بمثابة الفاصلة التي توضع للفصل بين الجملتين.

قال الخطيب: فأستحب أن تكون الدَّارات غُفْلاً، فإذا عورض بكل حديث نَقَط في الدارة التي تليه نقطة، أو خط في وسطها خطاً، وقد كان بعض أهل العلم لا يَعتد مِن سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه.

قال الخطيب: رأيت في كتاب أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بخطه بين كل حديثين دارةً، وبعض الدَّارات قد نَقَط في كل واحدة منها نقطة، وبعضها لا نقطة فيه.

وكذلك رأيت في كتابَيْ إبراهيم الحربي، ومحمد بن جرير الطبري بخطيهما.

فإذا وجدنا نسخة فيها دارة بين كل حديثين، وكانت هذه الدارة في وسطها خطاً أو نقطة:

هكذا ⊖ أو ⦿ فإن ذلك يعني أن هذه النسخة قد عورضت وروجعت.

والأمر لا يتوقف على الأحاديث، فإن كتب التراجم قد لا تخلو من مثل هذه الدارات، فنسخة"الضعفاء والمتروكون" للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، المتوفى سنة(385هـ)، وسؤالات البرقاني للدارقطني، وسؤالات الحاكم للدارقطني، وسؤالات السهمي للدارقطني، وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، وسؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين للحاكم النيسابوري في الجرح والتعديل؛ قد وُضع فيها دارة بين كل علَمين، كما أن الكثير من هذه الدارات قد وضع في وسطها نقطة سوداء، مما يدل على أن هذه النسخ قد عورضت وروجعت.

ويُضع أحياناً أكثر من دارة، دارة أو دارتين أو ثلاث، وهذا يعني أن الرواية أو العلم قد عورض في النسخة مرة أو مرتين أو ثلاث.

نقل الخطيب بسنده عن عبد الله بن أحمد قوله: "كنت أرى في كتاب أبي إجازة - يعني دارة - ثلاث مرات ومرتين، وواحدة أقَلَّه، فقلت له: إيش تصنع بها؟ فقال: أعرفه إذا خالفني إنسان، قلت له: قد سمعته ثلاث مرات".

وقد تُرسم دارة واحدة في وسطها نقطة واحدة للدلالة على المعارضة مرة واحدة، أو دارة في وسطها نقطتان؛ للدلالة على المعارضة مرتين، أو ثلاث نقاط؛ للدلالة على المغرضة ثلاث مرات، وهكذا تُرسم عند المعارضة الأولى: ⊙ فإذا عارضه مرة ثانية زاد نقطة ثانية في نفس الدائرة، وإذا عارضه ثالثة، وضع نقطةَ ثالثة.

وأحياناً تُرسم كهيئة علامة التعانق في التجويد ●●● **و بدون دارة**، كما جاء في كتاب "المؤتلف والمختلف" للإمام عبد الغني الأزدي(ت 409 ه ) نسخة الفاتح برقم: (1142).

**2- التصحيح:** لقد كان من شأن الحذَّاقالمتقنين العناية بالتصحيح، وهو كتابة "صح" على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية معنى، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه: **"صح"**؛ ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه**.**

كما أن علامة: **"صح"** توضع بعد مراجعة النسخة فإذا وجد سقطاً أشار إليه، هكذا، إما إلى جهة اليمين: أو إلى جهة اليسار: وألحقه في حاشية الكتاب ويكتب كلمة: **"صح"** أيضاً، إشارة إلى دخول هذا اللحق في الأصل.

**3- التضبيب**([[1]](#footnote-1))**:** ويسمى أيضاً التمريض: فيُجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث اللغة، أو يكون شاذاً عند أهله يأباه أكثرهم، أو مصحَّفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمةً أو أكثر، وما أشبه ذلك، فيُمدُّ على ما هذا سبيله خطٌّ أوَّله مثل الصاد، ولا يُلزَق بالكلمة المعلَّم عليها؛ كيلا يُظن ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بمَدَّتها دون حائها.

وتكتب فوق الكلمة هكذا: **"صـ"**.

ونجد أحياناً كلمة: **"كذا"** تُكتَب فوق الكلمة، وهي الأخرى تدل على مخالفة الناسخ للمؤلِّف، أو علامةً على الشك والتردد، أو تنبيه من الناسخ على أنه متيقظ ومتثبت عند نسخه للكتاب، وأنه هكذا وجده في الأصل الناقل عنه. وقد سبق أن ذلك يعرف بـ**"التكذية"**.

وفي بعض المخطوطات يضع الناسخ في حاشية الكتاب الطاء المهملة **"ط"** إشارة إلى أنه يرى أن المصنِّف قد غلط في هذه المسألة، وأحياناً يضعها في متن الكتاب، (قال نضر بن عيسى بن علي بن خروي: وصلت إلى الموصل في سنة خمس وثمانين وخمسمائة، ووجدت ثمة "صحاح اللغة" بخط الشيخ أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب.. إلا أنه مع ذلك فيه تصحيف كثير لا يشك أنه من المصنف لا من الناسخ..وقد بيَّنت ما صُحِّف فيه، وأثبته في متن الكتاب بعلامة **"ط"**)، قال طاش كبرى زاده: (أراد به الخطيب). وعلى كل حال فإن استخدام الرمز **"ط"** علامة على الخطأ، وهو استعمال خاص غير شائع عند المحدِّثين.

1. **اللَّحَــــــــــق:**

كثـــــــــــــــــــــــــيرا ًما نلاحظ في المخطوطات سطـــــــــــــــــــــــــوراً ملحقة في حواشي الصفحات. وهذه لها معان، منها: ما يسمى بـ"اللَّحَقَ"، وهو تخريج الساقط والإشارة إلى دخوله في الأصل، إذ إن الناسخ قد يُسقِط شيئاً من الأصل، وبعد إعادة قراءته للأصل أو معارضته يتبين له هذا السَّقَط، فيخط من موضع سقوطه في السطر خطاً صاعداً إلى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفةً يسيرة إلى جهة اللَّحق، ومنهم من يمد العطفة إلى أول اللحق للإيضاح، ويكتب اللحق مقابلاً للخط المنعطف، ثم يكتب عند انتهاء اللحق: "صح" ومنهم من يكتب مع: **"صح": "رجع"،** ومنهم من يكتب: "انتهى اللحق". ومنهم من يكتب في آخر اللحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب ليؤذن باتصال الكلام، وهذا اختيار جماعة من أهل المعرفة المغاربة، وليس ذلك بمرضي لأنه تطويل مُوهِم.

**والمعنى الثاني للحواشي:** ما يُخرَّج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط، أو اختلاف رواية أو نسخة، أو نحو ذلك مما ليس في الأصل، فقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: لا يخرج لذلك خط تخريج لئلا يلبس ويحسب من الأصل.

ويُنبَّه هنا إلى أن هذا النوع من الحواشي يخلو من كلمة **"صح"** أو **"صح، رَجَع"** أو **"انتهى اللَّحَق"**، وتضاف أحياناً كلمات مثل: **"في نسخة أخرى"**، أو **"قاله فلان"**، وأحياناً تكون هذه الحواشي للمؤلِّف نفسه من مؤلف آخر، أو تعليق خاص به، غير أنه لم يشأ وضعه في صلب الكتاب. ويرمز لها بكلمة **"حاشية"**،أو بالحرف**"ح"**،أو **"خ"** أي: نسخة أخرى،أو بكلمة**"طُرَّة"[[2]](#footnote-2)**، أو بالحرف**"ط"**.

ومن المفيد أن أذكر أن ذكر الفروق بين النُّسخ في بعض حواشي النسخ له فوائد علمية عظيمة؛ إذ يرشدنا إلى نُسَخ أخرى جديدة ربما لم نتمكن من العثور عليها.

5**- إذا وقع في الكتاب ما ليس منه** نُفي عنه بالضرب، أو الحك، أو المحو، أو غيره، و أولاها: الضرب،ثم قال الأكثرون: يُخَطّ فوق المضروب عليه خطاً دالاً على إبطاله مختلطاً به نحو:( ~~قال الأكثرون~~ )،ولا يطمسه بل يكون مُمكِن القراءة، ويسمى هذا: الشقّ.

وقيل: لا يُخلط بالمضروب عليه بل يكون فوقه معقوفاً: طرفا الخط على أوَّله وآخره و مثالُه هكذا: ( T ) ، وقيل: يُحــــــــــــــــوِّق على أوله نصف دائرة، وكذا على آخره بنصف دائرة أخرى، مثاله هكذا:( ).

ومنهم من اكتفى بدائرة صغيرة في أول الزيادة وآخرها، وسماها صفراً؛ لإشعارها بخلو ما بينهما من صحة، ومثال ذلك هكذا: ○

وقيل: يكتب: **"لا"** في أوله و**"إلى"**، أو **"زائداً**" و**"من"** و**"إلى"** في آخره.

6**- الاعتناء بضبط ما تختلف فيه الروايات وتمييزها،** فيجعل كتابه على روايةٍ، ثم ما كان في غيرها من زيادات ألحقها في الحاشية، أو من نقصٍ أعْلَمَ عليه، أو من خلاف كتبه، معيّناً في كل ذلك من رواه بتمام اسمه، لا رامزاً.

واكتفى كثيرون بالتمييز بحُمرةٍ (بلون أحمر)، فالزيادة تُلْحقُ بحُمْرة، والنقص يُحَوّقُ عليه بحُمرة، مبينا اسم صاحبها أول الكتاب أو آخره.

ولعل أحسن من فعل ذلك شرف الدين اليونيني (ت:701هـ) في تعليقه على "صحيح البخاري" **ـ** ، إذْ ذكر اختلاف الروايات في حاشية الكتاب، و تسمى نسخته **النسخة اليونينية**، و تعد أوثق نسخة له.

**7- اعتاد النُّساخ أن يضبطوا الحروف المهملة**(غير المنقوطة)، وقيل: تُجعل تحت الدال، والراء، والسين، والصاد، والطاء،والعين النُّقطُ التي فوق نظائرها.

وقيل: فوقها كعلامة الظُّفْر مضطجعة على قفاها، وقيل: تحتها حرف صغيرها مثلها.

وفي بعض الكتب القديمة فوقها خط صغير وفي بعضها تحتها همزة.

قال ابن دقيق العيد: ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل؛ فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية، ويضبطوها حرفاً حرفاً.

ونقل الخطيب البغدادي بسنده عن ابن إدريس قوله: "كتبت حديث أبي الحوراء، فخفت أن أصحِّف فيه فأقول: أبو الجوزاء؛ فكتبت أسفله: حور عين"، ومثل ذلك: ما جاء في كتاب "المؤتلف والمختلف" للإمام الدارقطني: [باب بُجْتُر، بالباء المضمومة، والتاء]، [باب حَري، بالحاء]، [أما سِماكَ] باب [عُمَر].

و قد وضع إزاء الحروف المهملة في الأبواب المذكورة حتى لا تؤول خلاف ذلك كما يلي:

ح تعني الحاء المهملة، وتكتب أحياناً حـ.

♈ تعني علامة الإهمال، وتوضع فوق الحرف على الأغلب.

عـ : تعني العين المهملة، وتوضع تحت الحرف، وتكتب أحياناً: ع.

كـ ـ، أو ك: تعني الكاف، وتكتب لاماً مائلة، ويوضع فوقها خطاً مائلاً لتمييزها عن اللام.

**8- نجد في بعض هوامش المخطوطات لا سيما النسخ المعارَضَة** رموزاً تدل على قراءتها على مؤلفها. فيكتب على هامش الصفحات "عو"، أو "بلغ"، والمراد بها: أن النسخة قد "عورضت"، وأن هذه الصفحات قد "بلغ قراءتها على المخرَّجة له" أو "بلغ مقابلة".

**9- بعض الكتب تُعارَض[[3]](#footnote-3) وتقابل بأكثر من نسخة،** وقد يكون الناسخ من أهل العلم، فيأخذ بالمقارنة بين هذه النسخ، ويشير إلى الفروق بين نسخته والنسخ الأخرى في الحاشية إما بقوله: "في أخرى ...." أو "زيادة في أخرى بخط البيهقي" مثلا.

وأحياناً يكتب "خ" أو "خـ" ثم يذكر الفروق، وأحياناً يضع الناسخ هذه الزيادة في الأصل.

أو يكتب فوق أول كلمة من الزيادة حرف "حــ" حاء مهملة ممدودة، أي: حاشية، ويكتب فوق آخر كلمة من الزيادة "إلى" أي : إلى هنا انتهت الحاشية.

1. **يضع الناسخ ـ أحياناً ـ كلمة "معاً" فوق الكلمة،** وهذه الإشارة تدل على أن لهذه الكلمة قراءتان، مثال ذلك:

معًا

"سَرَخْس " ، أي أن هذه الكلمة: بفتح الأول والثاني، وسُكون المعجمة، ويقال أيضاً: بسُكون الراء، وفتح الخاء، على وزن جعْفر.

1. **كثيراً ما يضع النُسَاخ** أول كلمةٍ من الصفحة في أسفل الصفحة التي تسبقها، وذلك للمحافظة على ترتيب الصفحات فلا تتقدم صفحة على أخرى، وسماها بعضهم "التقييدة".

**12- مختصرات بعض الرموز:** غلب على رواة الحديث الاقتصار على الرمز في بعض صيغ التحمل والرواية، ويمكن بيانها بالصورة الآتية:

(أ) حدثنا = ثنا، نا، دثنا.

(ب) حدثني = ثني، دثني.

(ج) أخبرنا = أنا، أرنا، وعند البيهقي: أبنا، قال ابن الصلاح: وليس بحسن.

(د) و أما كتابة [ح] في: ثنا، و[أخ] في: أنا،فقال ابن الجزري: إنه مما أحدثه بعض العجم، وليس من اصطلاح أهل الحديث.

(هـ) أما: أخبرني، وأنبأنا، وأنبأني؛ فإن أهل الحديث لم يصطلحوا على اختصارها.

(و) ويلاحظ هنا: أنهم يكتبون مِن (حدثنا) الثاء والنون والألف، فيكون صورة (ثنا) **بلا نقط،** ويكتبون مِن (أخبرنا) الألف والنون والألف، فيكون صورة (انا) **بلا نقط**، هكذا في الاثنين بالعطف من الألف، ولا تكون إلا ماثلة بتدوير غير منتصبة على الاستواء.

(ز) قال: حدثنا = قثنا.

وجاء في "مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة" [قثا] بحذف حرف النون.

و ينبه إلى أن هذه الحروف قد لا تُنقط وهو الأغلب في المخطوطات؛ لذا وجب الحذر والتيقظ عند قراءتها، ومعرفة أسلوب الناسخ في الكتابة.

(ح) إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته: **[ح]**، وهي حاء مفردة مهملة.

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: ولم يأتنا عن أحد - ممن يُعتمد – بيان لأمرها.

ثم نقل ابن الصلاح أنه وجد بخط بعض الحفاظ رحمهم الله تعالى في مكانها بدلاً عنها: **[صح]** صريحة.

وهذا يُشعِر بكونها رمزاً إلى صح، وحسُن إثبات **[صح]** هاهنا لئلا يُتوهم أن حديث هذا الإسناد سَقَط، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيُجعلا إسناداً واحداً.

قال ابن الصلاح: وحكى لي بعض من جمعتْني وإياه الرحلةُ بخراسان عمّن وصفه بالفضل من الأصبهانيين: أنها (حاء) مهملة؛ من التحويل، أي من إسناد إلى إسناد آخر.

واختار النووي هذا الرأي، وقال: وهي كثيرة في صحيح مسلم، قليلة في صحيح البخاري.

(ط) صلى الله عليه و سلم = صلعم، أو صم، أو صلم، صلى الله علم، أو صلع.

(ر) " " = المساويات و تستعمل تحت كلام متقدم، وتعني تكراره من غير كتابته مرة أخرى.

(ش) ●●● = النقاط الثلاث للفصل بين شطري البيت.

(ت) = شرطتان أو معترضتان متوازيتان، توضع في آخر الحاشية من الصفحة التي لم يتم فيها الكلام كما يوضع مثلها في أول الحاشية من الصفحة التالية، إشارة إلى أن البحث في هذه الصفحة تابع لما في تلك المتقدمة لعدم اتساعها.

وغير ذلك من الرموز والمصطلحات التي يشير إليها المصنِّف في مقدمة الكتاب، لا سيما فيما يتعلق بأسماء الكتب والمصادر التي يقتبس منها.

قال الصفدي : "وَجَرت عَادَة الْمُحدثين والمؤرخين والأدباء إِذا جَاءَ ذكر آيَة من الْقُرْآن الْكَرِيم، أَو حَدِيث مَشْهُور، أَو بَيت شعر اشْتهر أَو تقدم ذكره آنِفا؛ أَن يذكر أول الْآيَة ثمَّ يَقُول: "الْآيَةَ" بِالنّصب على إضمار: أُرِيدُ، أَو أَعنِي.

وَكَذَا يَذكر لفظا من الحَدِيث وَيَقُول: "الحَدِيثَ" وَأول الْبَيْت وَيَقُول: "الْبَيْتَ"، وَبَعْضهمْ يقْرَأ الْآيَة ويكمل الحَدِيث إِن كَانَ يحفظه وَهُوَ الْأَحْسَن، وَبَعْضهمْ يقْتَصر على لَفظه كَمَا هُوَ مَكْتُوب، لكنه يحسن أَن يقف عَلَيْهِ قَلِيلا".

**مراحل التحقيق الأولية**

مادة البحث تكمن في توفر النُّسخ، واختيار نسخة تكون أصلاً يُعتمد عليه في التحقيق:

و أول خطوة يقوم بها المحقق في هذا الشأن هي استقصـــاء مظـــــــــــــــــــــانّ نسخ المخطوط المـــــــــــــــــــــــــــــراد تحقيقه، و يكون بإجراء تحريات للأماكن المحتمل العثور على المخطوط. و يتم ذلك بتصفح محتوايات المكتبات العامة و الخاصة ، و كذا المتاحف في كل أرجاء المعمورة. و الأمر ميسر اليوم بوجود شبكة الأنتيرنيت، حيث يمكن تصفحها عن بعد تصفحا أوليا، ثم يضطر الباحث للانتقال إلى عين المكان، لأن معـــــــــــــــــــاينة الأوراق و الحبر جزء هام من صدق التحقيق.

وبعد أن تتوفر النُّسخ الخطية للكتاب المراد تحقيقه يأخذ المحقق بدراسة هذه النسخ،ويجب أن يراعي في اختيار نسخة تتخذ كأصل ما يلي:

1. **قدم النسخة المخطوطة:** لا شك أن قدمالنسخة المخطوطة لا سيما إذا كان الكتاب بخط المصنِّف قد يكون من أهم الأسباب التي ترشحه لأن يُتَّخذ كأصل أمٍّ يُعتمد عليه في تحقيق الكتاب ونشره.
2. **النسخة التامة:** إن قِدم النسخة قد لا يكون مبرراً كافياً لأن تُتخذ أصلاً في تحقيق الكتاب ونشره، بل لابد أن تتوفر أمور أخرى تُعين القِدَم، ولعل أهم هذه الأمور هو الحصول على نسخة كاملة غير ناقصة، فكم من نسخة قديمة أو بخط المصنِّف لا تصلح أن تُتخذ كأصل؛ وذلك لكثرة السَّقط الذي فيها أو الطمس، أو غير ذلك من عوامل التآكل والرطوبة، أو أنها من مسوَّدة المصنف..أو أن المصنِّف كتبها بخطه الرديء الصعب القراءة.أو غير ذلك من الأمور التي تُعيق المحقق وتمنعه من أن يتخذ النسخة القديمة كأصل يُعتمد عليه في تحقيق الكتاب.

فالحصول على نسخة كاملة متقنَة هي من أهم المبرِّرات التي يتذرع بها المحقق لاتخاذها أصلا.

ويُنبَّه هنا على مسألة مهمة؛ وهي: أن المحقِّق قد يقف على أكثر من نسخة وبخط المصنف، أو أنها قد قرئت عليه وَوَضع خطَّه عليها، وفي هذه الحالة يجب الاعتماد على النسخة التي عُرضت على المصنِّف آخر مرة، وهذه تُعرف بحسب التواريخ التي سُجِّلت عليها وثُبِتت عليها سَماعات المؤلِّف، أو قُرئت عليه؛ فيُعتمد في ذلك: النسخة الأخيرة في المعارَضة (المقابلة). **ومثال ذلك:**

نُسخ "فتح المغيث" للسخاوي (ت 902هـ)، فإن على نُسخ الكتاب خطوطاً للمؤلف، ومع ذلك فإن آخر النسخ قد أضاف إليها المؤلِّف نفسُه كثيراً من القضايا والاستدراكات العلمية تزيد على بعض النسخ بمقدار ثلث الكتاب، **وهذه النسخة هي نسخة مكتبة الحرم المكي**.

وقد يُنبه المؤلف نفسُه إلى أن هذه النسخة هي التي يجب أن تُعتمد، وأن ما سبق له تأليفه قد رجع عنه، كما في نسخة "غاية المقصد في زوائد المسند" لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت 807هـ)، حيث نصَّ المؤلف نفسُه في نسخة "الإسكندرية" على أنها هي النسخة التي قام بتعديلها، وأنها هي المعتمدة.

**(ج) إن النسخة التي عورضت وقوبلت** على نُسخ أخرى وقرأهاعدد من العلماء، وصُحِّحت، وكتبت عليها البلاغات والسماعات، وخطوط العلماء، إضافة إلى كون ناسخها من أهل الضبط والتقييد، ومن المعروفين بجودة الخط وحسنه، مع قلة أخطائها، وندرة التصحيف والتحريف فيها يجعلها هي **المرشحة لأن تُتَّـــخذ كأصل يعتمد عليه في التحقيق.**

**(د)** قد لا يقف المحقق إلا على نسخة وحيدة، وهذا أمر يحدث كثيراً، فإن كانتالنسخة قد عورضت وقوبلت وصحِّحت وقرأها عدد من العلماء، أو قُرئت على مُصنِّفيها، إضافة إلى كون ناسخها من أهل الضبط والتقييد، وذي خط حسن جميل...فإن هذه النسخة خيرٌ ألف مرة من كتاب تعدَّدت نُسَخه، غير أنها لم تف بالمطلوب، وهو: الوصول إلى ما كتبه المؤلف. فنسخة واحدة مقابَلة ومعارَضة قد تكفي في التحقيق.

**كيف تُجمع الأصول**

لعل من البديهي أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر على جميع المخطوطات التي تخص كتاباً واحداً إلا على وجه تقريبي، فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات فإنه سيجد وراءه مُعقِّباً يستطيع أن يظهر نسخاً أخرى من كتابه، وذلك لأن الذي يستطيع أن يصنعه المحقق هو: أن يبحث في فهارس المكتبات العامة، على ما بها من قصور وتقصير، وهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق، فإن عددها يربو على الألف في بلاد الشرق والغرب.

فليس وراء الباحث إلا أن يقارب البحث مقاربة مجتهدة، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد.

**فحص النسخ:**

يواجه فاحص المخطوطات جوانب شتى يستطيع بدراستها أن يزن المخطوطة ويقدرها قدرها فعليه أن:

**1-** يدرس ورقها ليتمكن من تحقيق عمرها، ولا يخدعه ما أثبت فيها من تواريخ قد تكون مزيفة، ومما يجب التنبه له أن ليست آثار العُثِّ والأرَضة والبلي تدل دلالة قاطعة على قدم النسخة، فإننا نشاهد تلك الآثار في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاماً، كما رأينا بعضاً من المخطوطات الحديثة يزوِّرها التجار بطريقة صناعية حتى يبدو ورقها قديماً بالياً. ويروي القفطي أن ابن سينا صنع ثلاثة كتب، أحدها على طريقة ابن العميد، والثاني على طريقة الصاحب، والثالث على طريقة الصابي، وأمر بتجليدها وإخلاق جلدها؛ لتجوز بذلك على أبي منصور الجبان، ولا ريب أن هذا التزييف قصد به المزاح، ولكنه يدلنا على أن التاريخ يحمل في بطونه دلائل على حدوث التزييف.

وكما يحدث التزييف في التأليف يحدث أيضاً في الخط، ويروي التاريخ أن بعض الحذَّاق قد تمكن من تقليد الخطوط تقليداً متقناً، ذكر ابن الأثير أن علي بن محمد الأحدب المزوِّر، كان يكتب على خط كل واحد، فلا يشك المكتوب عنه أنه خطه.

**2 ـ** **يدرس المِداد** (الحِبر) فيتضح له قرب عهده أو بُعد عهده.

**3 ـ** **يدرس الخط**، فإن لكل عصرٍ نهجاً خاصاً في الخط، ونظام كتابته، يستطيع الخبير الممارس أن يحكم في ذلك بخبرته.

**4 ـ** **يفحص اطّراد** **الخط ونظامه** في النسخة، فقد تكون النسخة ملفقةَ فيهبط ذلك بقيمتها، أو يرفعها.

**5 ـ** **يدرس عنوان الكتاب**، وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقراءات.

**6 ـ** كما أنه قد يجد في ثنايا النسخة ما يدل على **قراءة بعض العلماء** أو تعليقاتهم.

**7 ـ** **ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه**، حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها.وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقيبة)، وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً؛ لتدل على بدء الصفحة التي تليها، فبتتبع هذه التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب.

**8 ـ** **ينظر في خاتمة الكتاب**؛ لعله يتبين اسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وتسلسل النسخة.

هذه هي أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص، وقد يجد أموراً أخرى، تعينه على تقدير النسخة، فلكل مخطوطٍ ظروف خاصة تستدعي دراسةً خاصة

**توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه**

و المقصود بذلك التأكد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وسبب ذلك أن من الكتب ما نسب إلى غير مؤلفه تعمداً لغاية تجارية أو نفسية، أو اشتباهاً أو غفلة أو جهلاً أو غيرها.

كما أن من الكتب ما سقط منه اسم مؤلفه لعوامل طبيعية كالرطوبة والأرضة، أو غير طبيعية كحذف اسم المؤلف ووضع اسم آخر موضعه لدوافع تجارية أو نفسية .

وللتأكد من صحة النسبة يُسلك طريقان هما:

**أولاً: قراءة نص الكتاب:**

فقد يعثر الباحث عند قراءته لنص الكتاب على ما يهديه إلى واحد من أمرين، هما:

1. اسم المؤلف أو عصره.
2. نفي نسبة الكتاب إلى صاحب الاسم المذكور عليه.

**ثانياً: الرجوع إلى ما يلي:**

1. فهارس المؤلفين والكتب.
2. كتب التراجم والطبقات.
3. فهارس المكتبات العامة والخاصة.

**منازل النسخ**

يمكن ترتيب أصول المحقَّـقات في درجات شتى.

1- فأولها نسخة المؤلف..

2- وتليها النسخة المنقولة منها، ثم فرعها وفرع فرعها وهكذا.

3- والنسخة المنقولة من نسخة المؤلف جديرة بأن تَحِلَّ في المرتبة الأولى إذا أعوزتنا نسخة المؤلف، وهي كثيرا ما تعوزُنا.

4- وإذا اجتمعت لدينا نسخٌ مجهولاتُ سلسلةِ النسب كان ترتيبها محتاجا إلى حذق المحقق. و المبدأ العام أن تقدم النسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء.

ولكننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأنَّ ناسخ أقدم النسخ مغمورٌ أو ضعيف، ونلمس ذلك في عدم إقامته للنص أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مُسوِّغا لتقديم النسخة، فقد نجد أخرى أحدث تاريخا منها، وكاتبها عالم دقيق، يظهر في حرصه وإشاراته إلى الأصل. فلا ريب في تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخا.

وإذا اعتبرنا وجود خطوط العلماء على نسخة من النسخ دليلا على الصحة، فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح متنا وأكمل مادة، يظهر ذلك لدارسها وفاحصها. فإشارات العلماء على النسخة ليس معيارا للصحة دائما.

وعلى ذلك فإنه يجب مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدامة التاريخ في النسخ المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض في الثقة والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الأسقاط، أو تكون النسخة مسموعة قد أثبت عليها سماع علماء معروفين، أو مجازة (مُزَكَّاة) قد كتب عليها إجازات من شيوخ موثوق فيهم.

**المعارضة بين النُّسَخ أهميتها ونتائجها**

تُعد المعارضة من أفضل الطرق لمعرفة أصوَب الروايات وأتقنها، وهي الأسلوب العلمي الدقيق الذي أرشدنا إلى معرفة الخطأ من الصواب.

ولقد عرف المسلمون المعارضة كأفضل وسيلة علمية لتقويم النصوص منذ فجر الإسلام ذلك أن رسول الله : " كان يعرض القرآن على جبريل في كل سنة مرة، فلما كانت السنة التي قُبض فيها عَرَضه عليه مرتين..."([[4]](#footnote-4)).

قال البغوي في "شرح السنة": "يقال: إن زيد بن ثابت شهد العَرْضة الأخيرة التي عَرَضها رسول الله على جبريل، وهي التي بيَّن فيها ما نُسِخ وما بقي"([[5]](#footnote-5)).

و(قال أبو عبد الرحمن السلمي: قرأ زيد بن ثابت على رسول الله في العام الذي توفاه الله فيه مرتين، وإنما سميت هذه القراءة قراءة زيد بن ثابت؛ لأنه كتبها لرسول الله ، وقرأها عليه، وشهد العَرْضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كَتَبة المصاحف رضي الله عنهم أجمعين)([[6]](#footnote-6)).

وبعد تدوين الحديث النبوي الشريف، وتعدُّد نسخ الكتاب الواحد ظهرت الحاجة الماسة إلى المعارضة بين هذه النُّسَخ لمعرفة أدقها وأصوبها، حتى إن النسخة التي لم تُعارَض وتقابَل وتراجَع عدَّها أهل الحديث نسخة ليست بذي بالٍ.

قال الشافعي: "إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة"([[7]](#footnote-7)).

قال القاضي عياض :: "**وأما مقابلة النسخة بأصل السَّماع ومعارضتها به فمُتعيــــــــــــــنة لا بد منها،** ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابِل بأصل شيخه، أو نسخة تحقَّق و وثِق بمقابلتها بالأصل..."([[8]](#footnote-8)).

إن المعارضة بين النُّسَخ تقودنا إلى عدة أمور، ومن هذه الأمور، تعــــرُّف :

* 1. اختلاف الروايات.
  2. السَّقَط.
  3. التصحيف والتحريف.
  4. التقدم والتأخير.
  5. الإعادة والتكرار.
  6. الخطأ الإعرابي والإملائي.

المطلوب من المحقق أن يعلم أن هذه النصوص إنما هي أمانة دينية وأخلاقية، و وثائق تاريخية لا يحق له أن يتلاعب بها، وأن يجعل من نفسه مصحِّحاً أو مقوِّماً لهذه الوثائق..وأن الأمانة العلمية تقتضي منه الحرص التام على نقل هذه الوثائق كما هي، فإن هذه النصوص وثائق يُحكم بها على كاتبها سلباً وإيجاباً، كما أنها تمثِّل واقعاً وحدَثاً حدث ومضى. لذا فإن تبديل أي نص أو تغييره يُعَدّ تلاعباً خطيراً في هذه الوثائق، وبالتالي فقداناً للأمانة الواجب توفرها في المحقق الأمين، وعدواناً على حق المصنِّف الذي كتب هذا الكتاب...

لذا فإن على المحقق أن يضع في ذهنه قبل كل شيء إثبات ما قاله المصنِّف خطأً كان أم صواباً، وأن لا ينصب نفسه حَكماً على هذه النصوص فيبيح لها تصحيح النصوص أو تبديلها بنصوص أخرى.

و من أجل هذايتطلب من المحقِّق أن يكدَّ ويشغل فكره ليصل إلى النص السليمالذي قاله المصنِّف، وأن يتحرى الدِّقة التامة والحذر الشديد؛ ليُفرِّق بين خطأ النُّسَّاخ وخطأ المصنِّف، واختلاف النسخ واختلاف الروايات، فيصحح أخطاء النسَّاخ و يبقي على أخطاء المصنِّف إن وُجدت التزاما بالأمانة،فليس غرض التحقيق التدخل فيما كتبه المؤلف و إنما إبرازه على حالته التي تركها عليها آخر مرة، لأن العمل صار من التاريخ و التاريخ قد مضى و لا يصح أن نغير فيما مضى و انتهى، لأن ذلك يعدُّ تزويرًا للتاريخ.

كما ينبغي أن يتنبَّه إلى اختلاف الروايات وأن يسلك طريقاً واضحاً، ويلتزم رواية معينة في حالة اختلاف الروايات، وأن يَحذَر المختلفة للمصنَّف الواحد..

**مكمِّلات التحقيق وضرورياته**

**أولاً – المقدِّمة:**

من مكملات التحقيق ومقتضياته أن يقدِّم المحقِّق للكتاب مقدِّمة تتضمن أهمية الكتاب، والأسباب التي دفعته إلى تحقيقه ونشره، ولقد كان المؤلِّفون رحمهم الله تعالى يكتبون في أول الكتاب مقدِّمة تتضمن أهمية هذا الكتاب والأسباب التي دعتهم إلى تصنيفه، ومنهجهم في هذا الكتاب.

**ثانيا – ترجمة المصنِّف:**

لا بد للمحقق أن يُترجم للمصنِّف ترجمة وافيةً تُعرِّف القارئ به، وبمصادر ترجمته، والترجمة هذه تختلف وفق أسلوب المحقق وثقافته، و وفق مصادر ترجمة المصنِّف وما كَتَبَتْ عنه. و ينبغي أن تشمل الترجمة العناصر التالية:

1. اسم المؤلِّف ونسبه، وكنيته، ولقبه، ومذهبه.
2. مولده ومنشأه.
3. طلبه للعلم، و رحلاته العلمية.
4. شيوخه وتلاميذه، والمدارس التي درَس و درَّس فيها.
5. أقوال العلماء فيه، وثناءهم عليه.
6. مؤلفاته.
7. وفاته.

ومن الضروري أن لا يكتفي المحقق بذكر المؤلفات، بل عليه أن يذكر أماكن وجودها إن كانت مخطوطة، والإشارة إلى ما طُبع منها قدْر الاستطاعة...كما عليه أن يحرص على عدم الإطالة بالترجمة، والإسهاب في التعبيرات الأدبية...وإنما يعطي صورة بأسلوب علمي رصين، مع تجنب العبارات القاسية والشديدة في حق العلماء رحمهم الله تعالى.

**ثالثاً – ترجمة موجزة لناسخ الكتاب:**

إذا تمكن المحقِّق من معرفة اسم ناسخ الكتاب، وعَثر له على ترجمة، فمن الضروري أن يترجم له ترجمة موجزة؛ لأن معرفة الناسخ وترجمته تعطي قيمةً علمية للكتاب..

**رابعاً – دراسة الكتاب:**

ينبغي أن تتضمن دراسة الكتاب النقاط التالية:

1. تعريف عام بموضوع الكتاب.
2. مقارنة الكتاب بما قلبه وما بعده من مؤلفات مماثلة له لإبراز أهميته العلمية والمنهجية.
3. بيان مضامين الكتاب:

* مقاس صفحاتها.
* عدد أسطر الصفحة.
* عدد كلمات السطر.
* عدد صفحات الكتاب أو أوراقه.
* نوع الخط.
* نوع الحبر ولونه.
* نوع الورق.
* تاريخ النسخ (إن وجد).
* القراءات والسماعات والتملكات وما إليها (إن كانت).

1. وصف النقوص والتغيرات في النسخة أو النسخ.
2. وصف الزيادات والإضافات في النسخة أو النسخ.
3. وصف الاختلافات بين النسخ.
4. ذكر أشياء أخرى تتعلق بالنسخة أو النسخ أو النسخ وقف عليها المحقق.
5. بيان طريقة التحقيق والتعليق التي انتهجها المحقق.
6. ذكر الصعوبات التي مر بها المحقق .

**خامساً: دراسة سماعات الكتاب والمجالس العلمية التي دوّنت في آخر الكتاب.**

**سادساً: الإشارة إلى رقم صفحات المخطوط.**

**سابعاً: تقسيم الكتاب:** أي مراعاة تقسيم الكتاب حسب ما تركه المؤلف دون تدخل من المحقق.

**تاسعاً: التعليقات والتخريجات:**

**عاشراً: الفهارس العلمية:**

إن الفهارس لأي كتاب إنما هي كالمفاتيح للخزائن...فكم من كتاب قلَّ نفعه لأنه لم يفهرس، وكم أضاع الباحث عن اسم أو حديث أو جملة من الوقت وهو يبحث في كتاب لم يفهرس، وقد يجد بغيته، وقد لا يجدها...

وإليك نماذج من فهارس كتاب "وفيات الأعيان وأنباء الزمان" لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان، طبع بتحقيق الدكتور إحسان عباس:

1. فهرست التراجم.
2. فهرست الأعلام.
3. فهرست الجماعات والقبائل والأمم والطوائف.
4. فهرست الأماكن.
5. فهرست القوافي.
6. فهرست الدوبيت والمواليا.
7. فهرست التوقيعات والرسائل والخطب.
8. فهرست مصادر المؤلِّف.
9. فهرست الكتب المذكورة في المتن.
10. فهرست الألفاظ التي ضبطها المؤلف.
11. فهرست الألفاظ التي شرحها المؤلف.
12. مصادر الدراسة والتحقيق.
13. ملحقات وتصويبات.

وبذلك يتمكن القارئ من العثور على مراده من الكتاب بأيسر طريق، وأسرع وقت.

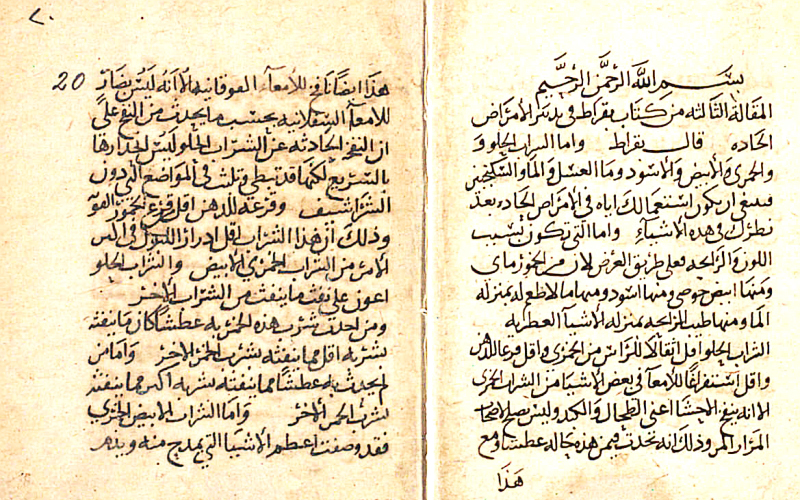
ومن المناسب وأنا أتحدث عن "التخريجات والتعليقات"، و"الفهارس العلمية" أن أذكر أن "التخريجات"، و"مصادر التراجم" إذا أُشير إليها في الإحالات يستحسن أن يراعى فيها "الترتيب الزمني" تبعاً لوفيات مؤلفيها...أو التنظيم وفق "المدارس الفقهية" بالنسبة إلى التحقيقات والبحوث الفقهية والأصولية، مع مراعاة الترتيب الزمني لوفيات المصنِّفين أو غير ذلك من الفنون...لأن هذا الأسلوب في الترتيب يفيد المحقِّق والقارئ فائدة علمية كبيرة في معرفة المصادر ومؤلفيها وما يتعلق بنشأة ذلك العلم، وتطور التأليف في هذه الفنون.

**الواجب المنزلي**

س1) اُنقلْ نصّ المخطوطين التاليين بخط واضح على النمط المعمول به حاليا، و اذكر ما أمكن من الملاحظات التي تَمـَــيَّزا بها.

س2) بين دلالة المصطلحات التالية انطلاقا من بحث تقوم به في مراجع ورقية أو إليكترونية:

التصحيف،التحريف، المتن، السند، الورَّاق، السماع، الضرب، الطُّــرَّة، الوِجــادة، المـــتن.





1. () التضبيب لغة: (تغطية الشيء، ودخول بعضه في بعضه)، انظر: لسان العرب: (1/ 540). [↑](#footnote-ref-1)
2. -(الطُّرَّة:حاشية الكتاب أو طرف كل شيء و حرفُه). [↑](#footnote-ref-2)
3. - تقول : عارضتُ بالكتاب الكتاب: أي جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر. [↑](#footnote-ref-3)
4. () أحمد في المسند: برقم 2494، 3001. [↑](#footnote-ref-4)
5. () شرح السنة: (4/ 525 - 426). [↑](#footnote-ref-5)
6. () شرح السنة للبغوي: (4/ 525 - 526). [↑](#footnote-ref-6)
7. () الجامع لأخلاق الراوي: (1/ 279). [↑](#footnote-ref-7)
8. () الإلماع: (ص159). [↑](#footnote-ref-8)